مقدمة

تمهيد : هل يمكن أن تقوم قرطبة أخرى؟

بعد حربين شنت الأولى منهما لإسقاط نظام طالبان الحاكم فى أفغانستان والثانية للإطاحة بالنظام العلمانى البعثى الحاكم فى العراق، تجد الولايات المتحدة نفسها أشد بعداً عن العالم الإسلامى من أى وقت مضى.

فى شهر يونيو ٢٠٠٣م وتحت عنوان: «المسلمون يعربون عن الخوف والاشمئزاز من أمريكا» نشرت صحيفة «الفاينانشال تايمز ـ Financial Times» مسحًا جديداً أجراه مشروع لاستطلاع المواقف العالمية بعنوان «رؤى لعالم متغير ٢٠٠٣: الحرب على العراق توسع الهوة بين شعوب العالم». وقد خلص التقرير إلى أن «تأييد أمريكا قد تهاوى فى معظم العالم الإسلامى»[١]؛ وأشار على سبيل المثال أن واحداً فى المائة من مواطنى المملكة الأردنية يكنون «مشاعر طيبة» تجاه الولايات المتحدة. وفى نفس الوقت، فإن قوس أزمة القرن العشرين، الممتد فى أنحاء العالم الإسلامى من جنوب آسيا إلى البحر المتوسط، يستمر فى الغليان، ويشهد الاستقطاب بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى أسوأ حالاته على الإطلاق. وقد وجدت دراسة پيو أن أسامة بن لادن ـ حتى رغم أننا لا نعرف ما إذا كان لا يزال على قيد الحياة ـ يتلقى دعمًا كبيراً من المسلمين باعتباره القائد الأكثر قدرة على «فعل الشىء الصحيح فى الشئون العالمية». والواضح أن هناك شيئًا خاطئًا بصورة عميقة فى علاقة أمريكا بالعالم الإسلامى.

ومع ذلك، فنحن نتساءل عن كيفية حدوث ذلك؟ ذلك أن جوهر القيم الإسلامية يتوافق مع جوهر القيم الأمريكية. فالديانات السماوية الثلاث ـ اليهودية والمسيحية والإسلام ـ تقوم جميعًا على أعظم وصيتين:

١ ـ أن نحب الله من كل أفئدتنا وعقولنا وأرواحنا وقوتنا .

٢ ـ أن نحب إخواننا من بنى البشر كما نحب أنفسنا ، بغض النظر عن أعراقهم أو دينهم أو خلفيتهم الثقافية .

وحيثما احترم كل تراث دينى هاتين الوصيتين ، أسهم فى نمو الإنسانية وتقدمها . وحينما تقاعس أحدها عن ذلك أسهم فى الصراع والشقاق بين طوائف المجتمع الذى يدين به ، وبين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى على حد سواء .

وما فعله المسلمون بشكل صحيح ـ وما زالوا يفعلونه على نحو جيد ـ هو تطبيق الوصية الأولى من خلال العبادات : الأعمدة الخمسة للصلوات المقدسة والزكاة والصيام والحج ؛ وكلها تأتى لتكرس الركن الأساسى من أركان العقيدة الإسلامية وهو عبادة الإله الواحد وذكره تعالى .

وعلى المستوى الاجتماعى ، فإن العالم الإسلامى يقوم فى معظمه بتطبيق الوصية الثانية عبر إحساس قوى بتفضيل المجتمع على الفرد ، وتعليم عميق الجذور للإحساس بالمسؤولية فى مساعدة الآخرين من خلال الإحسان ، وغيره من الأفعال الأخرى . وفى الماضى نجح المسلمون فى إضفاء طابع مؤسسى على الوصية الثانية من خلال إقامة مجتمعات تعددية احترمت الاختلاف فى الدين والجنس والعرق ، واحتوتها جميعًا فى المجتمع الأكبر . و يقدم لنا التاريخ الإسلامى نماذج من التعددية التى يمكن للمجتمع الأمريكى الحديث أن يتعلم منها ، ومن أمثلة ذلك نظام المحاكم الذى كان يفصل فى النزاعات حسب شرائع الديانات المختلفة . وخلال معظم حقب التاريخ الإسلامى كلها ، اختلفت القوانين ليس فقط من إقليم لآخر بل أيضًا داخل الإقليم الواحد ؛ حيث كانت القوانين تطبق حسب معتقدات المتقاضين ، خاصة فى قضايا الزواج والطلاق والوصاية والميراث . وسادت هذه النظم القضائية المخصصة حسب أحوال الأفراد فى الطوائف الإسلامية والمسيحية واليهودية فى الشرق الأوسط ، وعند المسلمين والهندوس والطوائف التى تدين بعقائد أخرى فى جنوب آسيا . فكان الزوجان اليهوديان المتنازعان فى قضية وصاية على سبيل المثال من حقهما أن يختارا أن تنظر قضيتهما حسب الشريعة اليهودية .

لقد ألهم الإسلام على مدى قرون طويلة حضارة كانت تمتاز بشكل خاص بالتسامح والتعددية . ففى الفترة من ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ ميلادية على سبيل المثال ، كانت الخلافة

الإسلامية فى قرطبة تحكم معظم أراضى إسپانيا الحالية فى خضم ازدهار الفنون والثقافة والفلسفة والعلوم. وفى تلك الفترة هاجر إلى قرطبة الكثير من الفنانين والمفكرين المسيحيين واليهود هربًا من الأنظمة الأكثر تسلطًا التى كانت تحكم أوروپا إبان العصور المظلمة والقرون الوسطى. ولقد توفرت لكبار الفلاسفة اليهود من أمثال موسى بن ميمون الحرية التى مكنتهم من إبداع أعمالهم التاريخية فى ظل ثقافة الإسلام التعددية.

ولكن بعد القرن الثالث عشر، حتى كانت الثقافة الإسلامية المزدهرة قد وصلت إلى مرحلة الجمود، بينما كانت الحضارة فى أوروپا تدخل عصر التنوير، وشهدت فترة من التطور المثير؛ وأصداء هذا التحول التى انعكست على حظوظ الحضارتين ما زالت محسوسة إلى اليوم فى الشرق الأوسط، وتشكل الخلفية لقدر كبير من اختلال العلاقة بين العالم الإسلامى والغرب. ومن أهداف هذا الكتاب أن يوضح هذا الانقلاب التاريخى والدور الذى ما زال يلعبه فى حاضرنا.

وفى غضون ذلك، فإنه بحلول القرن السابع عشر ظهرت فى أوروپا فكرتان فى غاية القوة، وهما الفكرتان اللتان شكلتا ـ وبشكل يثير التناقض ـ لب الدعم المؤسسى الأوروپى للوصية الثانية.

* تمثلت الفكرة الأولى فى أن قدرًا معقولاً من الفائدة على القروض النقدية لا يعد ربًا ـ وهى الفكرة التى سهلت ظهور نظام مصرفى معين.

* اختراع نظام الشركات، وخاصة فكرة أن الشركة تعتبر «شخصية» منفصلة، ومالكوها (المساهمون) محميون من أية مسؤولية قانونية، مثل الديون غير المدفوعة أو الجرائم التى ترتكبها الشركة.

والمفارقة أن ابتكار النظام المصرفى والشركات حقق الكثير من الخير ـ بعد أن كان كلٌّ منهما من الكبائر فى ثقافة كافة الديانات السماوية: فرض أية فائدة على إقراض المال، وإلغاء التزام الفرد بسداد كامل ما عليه من ديون. غير أن هاتين المؤسستين تضافرتا مع الديمقراطية الليبرالية الحديثة؛ مما حسن بصورة جذرية من حظوظ ثروات العالم الغربى. وأدت بدايات الرأسمالية الحديثة ـ التى مكنت لها الشركات ذات المسؤولية المحدودة وقدرتها على اقتراض الأموال واستثمارها فى مشروعات عالية الربحية، وإن انطوت على مخاطرة، دون استهلاك أصول الملاك بكاملها ـ إلى خلق ثروات هائلة،

ودعمت صعود الغرب إلى مركز الهيمنة الاقتصادية التى ما زالت مستمرة حتى اليوم. وعدم قدرة العالم الإسلامى على قبول هذه الأفكار هو أحد الأسباب الرئيسية لتخلف العالم الإسلامى عن ركب الغرب ودول آسيا والمحيط الهادئ التى لم يكن عليها أن تصارع تأنيب الضمير الذى يثيره الوازع الدينى والذى عطل مسيرة العالم الإسلامى. وكانت المشكلة هى أن الفقهاء المسلمين عادلوا بين أى قدر من الفائدة ـ مهما كان قليلاً ـ بالربا المحرم على إطلاقه بنص القرآن. وهذا التحريم القاطع لفرض أية فائدة ما زال سائداً فى العالم الإسلامى، وحرمه بشكل كبير من تحقيق أية تنمية قوية لمؤسسات الأسواق المالية المصرفية وأسواق رؤوس الأموال والبورصات، والتى تشكل الدعائم الأساسية للرأسمالية. ولم تستطع الدول الإسلامية التحكم الفعال فى سياساتها النقدية، حيث إن تغير معدلات الفائدة صعوداً وهبوطًا هو الوسيلة الكبرى التى تمكن البنك المركزى فى أية دولة من السيطرة على التضخم ومقدار الأموال المتداولة.

لقد سار صعود الرأسمالية الأوروبية جنبًا إلى جنب مع انتشار الاستعمار الأوروبى، ومع الاستعمار تظهر قضية العرق التى شكلت عاملاً مهمّاجدّا فى العلاقة بين العالم الإسلامى والغرب.

فالادعاءات الأوروبية بالتفوق على الشعوب غير الأوروبية شملت إلى جانب الجنس المكونات الثقافية والدينية. وبالرغم من أن صمويل هنتنجتون يطلق على الخط الفاصل للصراع تعبير «الغرب وبقية شعوب العالم» ويرى أنه صراع حضارى، فإننى أعتقد أن الصراع قد انبثق بشكل أكثر دقة من الادعاءات الأوروبية بشأن مسألة العرق، وبيد أنه بشكل عام فإن هذا الاستعلاء من أوروبا على باقى شعوب العالم ـ الذى تنظر إليه أوروبا باعتباره «الآخر» الذى يمكن تسيده واستغلاله وإخضاعه بلا أى رادع ـ يمثل انتهاكًا بالغًا للوصية الثانية التى تشترك فيها جميع الديانات السماوية.

وامتدت الادعاءات الأوروبية بالتفوق على الشعوب غير الأوروبية لتطال الدين؛ مما أدى إلى ظهور خطوط فاصلة فرعية من الصراع. حيث فرقت بين المسيحية الأوروبية الغربية والمسيحية الشرقية (الأرثوذوكسية)، وميزت بين اليهودية الأوروبية الأشكنازية واليهودية غير الأوروبية للسفارديم.

لقد بذرت الجهود التى بذلتها قوى الاستعمار الأوروبى من أجل صبغ المجتمعات الإسلامية وغيرها بالصبغة الأوروبية بذور الصراع من خلال طمس هوية الشعوب المستعمرة بطريقتين: أولاهما الصراع فى هذه المجتمعات ـ أو «التمزيق» كما يسميه هنتنجتون ـ من خلال خلق طبقة جديدة من أبناء البلاد فى صورة أوروبية؛ فالبريطانيون ـ على سبيل المثال ـ حاولوا خلق عرق جديد من «الإنجليز السُّمر» ليسودوا الهند بما يفصل قطاعًا من المجتمع الهندى عن جذوره الثقافية واللغوية والدينية؛ واتبع الفرنسيون نفس السياسة فى مستعمراتهم فى الجزائر وبعض الأماكن الأخرى فى غرب أفريقيا؛ وسار الإسبان على نفس النهج فى العالم الجديد فى أمريكا الوسطى والجنوبية. وأينما فشل الاستعمار الخارجى فى ذلك ـ كما حدث فى تركيا وإيران ـ جاهد مواطنون محليون مستغربون، من أمثال مصطفى كمال أتاتورك (فى عشرينيات القرن العشرين) وشاه إيران (فى ثلاثينيات القرن العشرين) بضراوة من أجل أوربة مجتمعاتهم. وقد أحدثت هذه العملية نوعًا من الشقاق الثقافى بين المجتمع وحكامه الذين كانوا ينتمون على مستوى العرق إلى حضارة بلادهم التى فطروا عليها، لكنهم فى نفس الوقت يتطلعون للغرب من الناحية الذهنية والثقافية ليجدوا أنفسهم فى النهاية لا ينتمون لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك.

ونجم خط الانفصال الثانى الذى خلفه الاستعمار الأوروبى عن إحداث صدع فى الهويات التقليدية بواسطة خلق هويات جديدة للدول القومية تقوم على أساس جغرافى. حيث كان الكثير من الشعوب غير الأوروبية يحددون هويتهم تقليديًا حسب القبيلة واللغة والدين، بينما كان الانتساب للجغرافيا يأتى فى المرتبة الثانية. ومع ذلك فقد قسمت القوى الاستعمارية شعوبًا مثل الأكراد والأوزبك بين دولتين قوميتين أو أكثر. فحرمت الأكراد من إقامة دولتهم، وأجبروا على الانتماء إلى تركيا أو العراق أو إيران. وشتتت الأوزبك بين أوزبكستان وأفغانستان، بينما قسم الطاجيك (وهم شعب إيرانى بالأساس) بين طاجيكستان وأفغانستان. إن تقسيم شعب ينتمى لأمة واحدة إلى قسمين أو أكثر هو وصفة سحرية لإثارة الصراع. وأكمل الاتجاه المقابل ـ وهو توحيد شعوب مختلفة فى هوية جديدة لا أساس لها غير الجغرافيا ـ صورة الصراع التى غرس الاستعمار بذوره، وخير مثال على هذا النموذج هو نيجيريا؛ حيث

جمّع البريطانيون أكثر من مائتين وخمسين مجموعة لغوية وقبلية ودينية لتنشئ الدولة القومية لنيجيريا.

وورث مؤسسو أمريكا الأحكام الأوروبية المسبقة ضد كافة الأعراق الأخرى؛ لكنهم من الناحية الأخرى شاركوا غيرهم من المستعمرات المنتشرة فى أرجاء المعمورة تجربة الاضطهاد فى ظل قوة استعمارية.

فبعد وضع الوثيقتين التاريخيتين اللتين تعكسان مُثُل الحرية والتعددية الدينية ـ وهما وثيقة «إعلان الاستقلال ووثيقة الحقوق» ـ دأب الأمريكيون على الانطلاق من المنظور المركزى الأوروبى للعالم؛ حيث حرموا الأمريكيين الأصليين والأفارقة والآسيويين وغيرهم من الأعراق من القبول فى النسب الكريم لحقوق الإنسان ووسائل الحماية حتى القرن العشرين، ولم يسمح لغير المنتمين للتيار السائد من البروتستانت، سواء الكاثوليك أو اليهود أو معتنقى الديانات الأخرى بالاندماج الكامل مع العائلة الأمريكية حتى ذلك الوقت.

عملت الرأسمالية فى أوروبا على سلب احتكار السلطة من الطبقات الأرستقراطية المالكة للأراضى؛ وذلك من خلال خلق ملاك جدد للثروة يستطيعون توفير القروض الضخمة للأرستقراطية ـ حتى للعائلات الملكية والدولة. وأثارت الرأسمالية ـ من خلال توفير الثروات للطبقات الاجتماعية غير المنتمية لطبقة النبلاء أو ملاك الأراضى ـ العداء تجاه الأنظمة الملكية الحاكمة بما يغذى فى نهاية المطاف الرغبة البشرية فى تجريب أشكال جديدة من الحكم: الديمقراطية أو الاشتراكية أو الشيوعية.

وقد أثبتت تجارب القرن العشرين أن الديمقراطية تعمل على نحو أفضل من الحكم الشمولى المستبد، وأن الرأسمالية أفضل من الاشتراكية. وقد أثبتت الرأسمالية الديمقراطية ـ وهو اصطلاح يشير إلى توليفة قوية من الديمقراطية واقتصاد السوق الحر ـ تفوقها على الاقتصاد الموجه الذى لايتطلب بطبيعته الحكم الشمولى.

ويعتبر التقدم المادى المثير فى الغرب على مدى القرون الأربع الماضية ـ الذى استحثه بتطور الديمقراطية والرأسمالية فى نفس الوقت ـ رفيق النهضة الفكرية وبدايات الفلسفة الإنسانية العلمانية. وقد عزز هذا الاتجاه الفلسفى للعلمانية مفهوم الغرب للحرية الدينية الذى تبلور فى التعديل الأول للدستور الأمريكى فى شكل فصل

الكنيسة عن الدولة. كان الآباء المؤسسون الأوائل لأمريكا يعتقدون بشكل جازم أن الدين لا يمكن أن يعهد إليه بصروح السلطة والحكم؛ وبلغت نهضة العلوم العلمانية الذروة فى القرن العشرين؛ حيث أصبحت العلمانية شديدة العداء للدين تعتبر القوة المحركة للحداثة.

ومع ذلك، فالنظرية الأمريكية لفصل الكنيسة عن الدولة لم يكن المقصود منها خلق مجتمع ملحد أو يؤمن باللاأدرية؛ بل كان الهدف هو السماح لأى دين وكافة الأديان بأن تزدهر، مع حرمان الدولة من استخدام سلطتها فى تفضيل أى دين أو مذهب دينى على الأديان والمذاهب الأخرى.

وجاء القرن العشرون ليشهد اكتساب العلمانية الأكثر نشاطًا لأرضية أكثر قوة فى أمريكا، وأعيد تفسير فصل الكنيسة عن الدولة بطرق تتسم بتصاعد وتيرة العداء للدين. وبمعنى ما، فإن العداء للدين تسلل بشكل دين جديد للدولة مما يعد انتهاكًا لما قصده واضعو التعديل الأول للدستور[٢]!

وخلق تصاعد المشاعر شديدة العداء للدين بصورة عدوانية فى الغرب ولدى النخب الحاكمة فى كثير من باقى بلدان العالم ـ بما حرم صوت الدين من المشاركة فى مجالس إدارة الشئون السياسية والاقتصادية للمجتمع ـ ردود فعل مضادة ومتساوية فى القرن العشرين، تمثلت فى صعود الأصولية الدينية فى أرجاء العالم؛ حيث انخرط البعض من مسيحيين ومسلمين ويهود وهندوس وسيخ وبوذيين فى الأصولية وتعبيرات النضال المصاحبة لها؛ وتقاسمت كل الأصوليات عدوّا واحدًا هو «الحداثة العلمانية» ليس بسبب العلمانية أو الحداثة فى ذاتها، بل لأن الحداثة العلمانية كانت تعتبر معادية للدين بصورة نشيطة.

وما زال العالم الإسلامى يرى أن الغرب لا يثق بالأصوات الدينية، ولا يتحمل وجودها فى الخطاب المعنى ببناء المجتمع الصالح. ويعتقد المسلمون أن أمريكا تحتاج إلى الرجوع إلى فهمها الأصلى للتعديل الأول للدستور الذى يوازن بين فصل الكنيسة عن الدولة وحرية الدين من خلال السماح بفرص متكافئة لكل الأديان، وإجلال دور الدين فى بناء المجتمع الصالح. وهذا التوازن بالغ الأهمية بالنسبة للمسلمين.

وما زال يتعين على المسلمين دمج التعبيرات المؤسسية للرأسمالية الديمقراطية ـ التى تعرف بأنها توليفة من الديموقراطية والرأسمالية ـ بشكل كامل فى مؤسساتهم الأساسية المختلفة: سيادة القانون (سلطة قضائية مستقلة) وحقوق الإنسان، والعملة المستقرة، والفرص المتكافئة، والأسواق الحرة، وشبكات الأمان الاجتماعى، . . . وما إلى ذلك. وأرى أن هذه المبادئ من أهم التعبيرات المؤسسية التى وضعتها البشرية فيما يتعلق بالوصية الثانية؛ وهى من أهم ما أسهمت به المسيحية اليهودية الغربية لإنشاء المجتمع الصالح بالولايات المتحدة[٣]!

تمكنت الرأسمالية الديمقراطية ـ من خلال مساعدة الجماهير على الاستمتاع بقدر أكبر من الرخاء الاقتصادى، وتوفير نوعية معيشة أفضل، ومن خلال السماح لها بالمشاركة فى صنع القرارات التى تنظم حياتها ـ من المساهمة فى تحسين أوضاع «الجيران» ـ أى البشرية جمعاء.

وقد استمرت أمريكا فى تحسين الرأسمالية الديمقراطية والسعى وراء تحقيق الكمال فيها، لكنها كانت غالبًا ما تقصر مثاليتها على الغرب، بينما جاءت جهودها فى تشجيع الرأسمالية الديمقراطية فى المجتمعات الإسلامية أقل من أن توصف بأنها قوية. وإضافة إلى ذلك فإن تحالف الغرب الملحوظ مع الأنظمة الاستبدادية التى تحكم الشعوب المسلمة، والتى أعاقت وقمعت ظهور الأنظمة الديمقراطية، مع الرفض الأمريكى الواضح لدعم قيام أشكال إسلامية من الديمقراطية، قد عمق الشقاق التاريخى بين الغرب والعالم الإسلامى.

والآن يمكننا تحديد عدد من الخيوط التاريخية الرئيسية التى تفسر ظهور الأصولية الدينية الإسلامية، وهذه الخيوط تشمل:

* التراكم السريع للثروة فى الغرب مدعومة بالرأسمالية الديمقراطية، والاعتقاد بأن هذه الثروة تستخدم فى تعميق محنة الفقراء.

* الشعور النفسى بأن العالم الإسلامى قد «تخلف» وأن مؤسساته المدنية لم تخلص للوصية الثانية من حيث كفالة المعيشة للشعوب حتى من المنظور الإسلامى.

* التمزق الاجتماعى وخطوط الانفصال التى حفرت فى المشهد غير الطبيعى الذى خلفه وراءه الاستعمار الأوروبى.

* ظهور تيارات علمانية حديثة «مناضلة» مما هدد الدين الإسلامى وثقافته الإسلامية التقليدية.

* الاعتقاد الذى ساد معظم فترات القرن العشرين بأن الأمم الغربية قصرت دعمها العسكرى والسياسى على الأنظمة غير الديموقراطية.

كل هذه التيارات مجتمعة خلقت تربة خصبة لحالة الإحباط التى نمت فيها الأصولية الإسلامية وترعرعت خلال القرن العشرين.

كيف يمكن أن نعالج العلاقة؟

إذن، كيف نشرع فى إبراء العلاقة بين العالم الإسلامى وأمريكا من العلل؟

تعكس الإجراءات المؤسسية السليمة التى اتخذتها أمريكا لدعم الرأسمالية الديمقراطية المدى الذى تمكنت به رأسماليتها الديمقراطية من إنجاز الوصية الثانية. وفى حين أن الولايات المتحدة كانت فى الماضى قد حرمت غير الأوروبيين (سكان أمريكا الأصليين والأمريكيين الأفارقة) من كثير من الحقوق والامتيازات، ولأنها ما زالت تحتفظ بالآثار الباقية من هذا الاتجاه نحو العالم غير الأوروبى، فإن ما يريده العالم الإسلامى الآن هو أن يدمج كعضو كامل العضوية، ويلقى الترحيب به فى الأسرة الإنسانية، ويتمتع بمعاملة متساوية من الولايات المتحدة وأوروبا على حدٍّ سواء. (فعلى سبيل المثال، يدرك العالم الإسلامى أن تركيا لا يسمح لها بالانضمام للاتحاد الأوروبى لا لسبب غير أنها بلد إسلامى فى الأساس).

لقد كان لأمريكا تأثير بالغ الأثر فى المشهد الدينى العالمى. فالپروتستانتية الأمريكية خلقت نوعًا من الفصل الإيجابى بين الكنيسة والدولة، ونقلت تراثها من مُثُل التعددية إلى البروتستانتية الأوروبية. وبالمثل فإن الكاثوليكية الأمريكية أثرت فى الكاثوليكية العالمية، مما ساعد على ظهور الڤاتيكان الثانى وما ساده من أفكار أمريكية حتى النخاع فيما يتعلق بالتعددية وفصل الكنيسة عن الدولة. واليهودية الأمريكية عمومًا أيضًا هى التى أعادت اليهودية العالمية؛ ولقد حان الوقت لظهور إسلام أمريكى يستطيع أن يترجم فى سياق إسلامى ـ للمسلمين وغير المسلمين ـ أفضل ما فى الحلم الأمريكى

الذى يتمثل فى السعى لتحقيق الالتزام بالوصية الثانية من خلال الفوائد التى تحققها الرأسمالية الديمقراطية.

وفى المقابل، نجد أن تراث الحضارة الإسلامية لديه الكثير مما يمكن أن يقدمه للغرب. حيث يمكنه الإسهام بشكل كبير فى توسيع نطاق حوار الحضارات، وتدعيم النزعة التعددية، واستكشاف المزيد من الأفكار الجديدة. فالإسلام يمكنه أن يسهم إسهامات قيمة فيما يتعلق بالقناعات الأمريكية حول الدور المثالى الذى يلعبه الدين والثقافة فى مجتمع صالح متعدد الأعراق. بل إن وجود إسلام غربى إيجابى يمكن أن تكون له أهمية حاسمة فى تسوية الخلافات وتحسين العلاقات بين البلدان الإسلامية وأمريكا.

وإذا ارتكزنا بشكل أعمق فى إطار الأصول الحقيقية لتراثنا الدينى دون إهمال أخلاقيات الفلسفة الإنسانية العلمانية (والتى أعتقد اعتقادًا جازمًا أنها تشكل الفرائض الأخلاقية للوصية الثانية التى ذكرت منفصلة عن الأولى)، فإنه سيكون بوسعنا وضع مسار جديد لتسوية الصراع بين الغرب والعالم الإسلامى. فلم يعد بوسعنا الاستغناء عن المنظور الإسلامى الأمريكى إذا كنا نريد أن ننجح بحق فى رأب الصدع بين أمريكا التى تشكل حاليًا القوى العسكرية والاقتصادية العظمى فى الوقت الحاضر وبين مليار ومائتى مليون مسلم حول العالم.

إننا نكافح من أجل إيجاد «قرطبة جديدة» تستطيع أن تحتوى بداخلها اليهود والمسيحيين والمسلمين وغيرهم من معتنقى الديانات الأخرى؛ حيث يعيشون معًا فى سلام، ويتمتعون برؤية متجددة عما يجب أن يكون عليه المجتمع الصالح. وفى هذا المجتمع الصالح تلقى كل الأصوات الدينية ترحيبًا، ويتوافر لها القسط الأوفر من الحرية، ولا يظهر دين (ولا حتى إلحاد) يكبت غيره؛ وما زلنا نصبو إلى تحقيق هذا الحلم!